وجه حكامها، سوف تساهم، ولو على طريقتها، في المجهود العام لازالة آثار العدوان «واللي عاوز يساهم في المعركة يتفضل واللي مش عاوز نترك حسابه لشعبه»، كما قال هو نفسه لرئيس م.ت.ف. عندما استقبله فور الانتهاء من خطابه[٧٨]. اما مبعث شكواه فكان عدم استجابة سوريا ومن يجاريها في التشدد، لمتطلبات سياسته هذه.

امـا سوريا ذاتها، فانها، ازاء تبلور موقف مصر على النحو الذي عرضناه، وعجزها عن حمل شركائها المصريين على الأخذ بوجهة نظرها، تجاوزت في انتقادها للأنظمة المحافظة اسلوب التلميح، وشرعت في شن حمـلات شبـه علنيـة داخـل اجهـزة الحزب الحاكم ضدها بعد انفضاض القمة المصغـرة[٧٩]، وانضمت، خصوصاً، الى الحملة التي شنتها م.ت.ف. ضد النظام الاردني. وراح المسؤولون البعثيون في سوريا وأجهزة الاعلام السورية، في سياق هذه الحملة، يزيدون من تلميحاتهم ضد الانـظمة المحافظة ويضعونها في مصاف الاستعمار، ويتحدثون، من جديد، عن ثلاثة مصادر للخطر على الأمة العربية، هي الصهيونية والامبريالية والرجعية. ولم تخل الادبيات البعثية، في تلك الفترة، حتى من الغمز المبطن بقبول عبدالناصر التعاون مع الانظمة المحافظة والدخول في مساومة معها.

سلسلة المؤتمرات الوزارية

في غضون ذلك، راح السودان يوالي مساعيه الناشطة من أجل التوصل الى تسوية لمشكلة اليمن بين مصر والسعودية، وقد بدا أنه بدون تسوية هذه المشكلة يتعذر التقاء الطرفين في قمة واحدة. وقبل ان تتضـح بنود هذه التسوية، انعقد، في الخرطوم، في اوائل آب (اغسطس) ١٩٦٧، مؤتمر وزراء الخـارجيـة العـرب المـوعود، وحضرته سوريا الى جانب الدول العربية الأخرى، كافة. ومع غياب التسويات اللازمة للمشاكل مثار الخلاف على الساحة العربية، وبوجود سوريا ذات المواقف المتميزة عن الجميع، تعددت الآراء في هذا المؤتمر وتباينت الى حد كبير. وقد اثيرت في المؤتمر مشكلة جديدة، كادت تودي به، عندما اعترض وزير خارجية تونس، المنجي سليم، على وجود رئيس م.ت.ف. بين المشاركين فيه، وكان رأي الوزير التونسي ان جلسة المؤتمر ينبغي ان يقتصر حضورها على ممثلي الدول وحدها، وما دامت م.ت.ف. ليست دولة، فقد طالب بخروج رئيسها من الاجتماع. واحتدم الجدل وكاد يتحول الى اشتباك، حين تصدى رئيس المنظمة، أحمد الشقيري، لتفنيد هذا الرأي ودحضه. واحتاج المؤتمرون الى وقت طويل لفض هذه المشكلة التي سُوِّيت مع بقاء ممثل المنظمة الفلسطينية. ثم انصرف المؤتمر، بعد ذلك، الى مناقشة بنود وجدول اعماله. وبدا ان كلاً من الحاضرين يغني على ليلى غير ليلى الآخر؛ فالوزير السوري ركز على اهمية استخدام سلاح النفط في المعركة وطالب بتصفية القواعد العسكرية الاجنبية من الدول العربية التي توجد فيها قواعد كهذه؛ والوزيران الليبي والمغربي، اللذان توجد في بلادهما قواعد أجنبية، استُفزا بسبب ذلك فانشغلا في الدفاع عن موقفي بلديهما؛ والوزير اللبناني ركز على معالجة القضية في الامم المتحدة؛ والوزير الجزائري جدد دعوة بلاده الى ضرورة استئناف القتال؛ اما الوزير الكويتي، فطالب بتنقية الاجواء التي تعكر العلاقات العربية، تمهيداً لتحقيق التضامن العربي؛ وبقي الوزير السعودي، في غضون ذلك كله، صامتاً، لأن الدبلوماسية السعودية تؤثر، في العادة، النشاط في الكواليس؛ فيما تكلم الوزير المصري وهو حريص على ان لا يحرج احداً من الحاضرين؛ والاقتراحات المكتوبة التي قدمها وفد م.ت.ف. عوملت باهمال[٨٠].

وبـتشتت في الآراء والمصـالح، كهـذا، لم يكن من الممكن صوغ مواقف موحـدة ومحـددة